الفصل الأول

المقدمة

1.1 تمهيد

الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض وجعل الظلماتِ نوراً، وأصلّ وأسلمّ على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد،

إنه لمن المخزي أن يستغل الإنسان ضعف شقيقه الإنسان، فيتعامل به كسلعةٍ تباع وتشترى، مستغلاً حاجته وفقره، وعدم التوزيع العدل للثروات، والكوارث الطبيعة والصراعات السياسية [1]، فيتاجر به بيعًا وشراءً، ويمارس قبله أقبح صور الاستغلال، فيرغمه على العمل الشاق المجهد دونما أجر، ويجبره على ممارسة الجنس مع الغير، ولا يأبه لكون الضحية طفلاً أو امرأةً أو شيخًا كبيرا. ولقد ارتبطت جرائم الاتجار بالبشر بتجارة الرق منذ قديم الزمان عبر الوسائل التقليدية من خلال تداول وتبادل وبيع وشراء وعرض الإنسان كسلعة ليتم استخدامه وتسخيره في أعمال وأغراض متباينة منها الأعمال الشاقة والسخرة والفنانة وغيرها من الأعمال ذات الطابع القسري، وأيضا في أعمال الترفيه الشخصي بما فيها الملاهي (الجواري والغواني) وما شابه ذلك.

إن الاتجار بالبشر بغرض الاستغلال الجنسي والعمل غير المشروع وكذلك الهجرة غير الشرعية أصبح من أكبر المشكلات على المستوى الدولي في العهد الحديث، فقد ارتفعت وتيرتها في السنوات الأخيرة بشكل كبير، وتعد جرائم الاتجار بالبشر من أخطر التحديات الكبيرة التي تواجها المجتمعات بمختلف أطيافها، ولكونها تحط من الكرامة الإنسانية بحيث يتحول الإنسان إلى سلعة مادية وتجارية

(1) النسور، محمد جميل. (٢٠١٣). *الاتجار بالبشر كجريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها*. بحث منشور في مجلة علوم الشريعة والقانون. المجلد ٤١. الملحق الثالث. الجامعة الأردنية: عمان. من الصفحة ١١٤٠ لغاية الصفحة ١١٥٨، ص١١٤٦.

وتقيد حريته وبتم التحكم في حياته، لغرض استغلاله بشتى أشكال الاستغلال الحديثة، كالاستغلال الجنسي وتجارة الأعضاء والعمل بالسخرة.

ويحل الاتجار بالبشر في المركز الثالث لأكبر عائدات الجريمة المنظمة على المستوى العالمي بعد جريمة الاتجار في المخدرات و وتجارة السلاح، حيث تحقق أنشطته أرباحا طائلة تقدر بمليارات الدولارات، كما يعتبر الاتجار بالبشر أحد أهم أنشطة الجريمة العابرة للحدود، ولعله من الحكمة أن لو تساءلنا عما ساهم في ازدهار هذه التجارة المقيتة، ونجد أن العولمة والتطور التكنولوجي يلعبان دورا مؤثرا للغاية، حيث ساهما في كسر كل الحواجز بين دول العالم، ليسهل ربط أطرافه ببعضها البعض، ويزداد وضوح الهوة بين العالم المتقدم والعالم المتخلف[2].

ولمحاربة هذه الجريمة والتصدي لها يتطلب الأمر إيجاد نهج دولي بشكل شامل على مستوى دول العالم بشكل عام التي تعاني من هذا الأنشطة الإجرامية بحيث تكون بداية المواجهة من بلدان المنشأ وكذلك بلدان العبور وكذلك الترانزيت، وانتهاء ببلدان المقصد أو المحطة النهائية لاستغلال الضحايا، وقد واجهت التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، هذه الأنشطة من خلال إيجاد الآليات الفعالة التي تحد من هذه الجريمة المنظمة ، وملاحقة و معاقبة كل من تسول له نفسه على ارتكابها، من خلال إنزال اشد العقوبات الرادعة سواء على الصعيد الدولي أو المستوى المحلي، ومن أهم هذه الاتفاقيات الدولية "وثيقة بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، المكملة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000" [3].

(2) يوسف، أكبر فرج. (2004). *موسوعة قانون حقوق الإنسان الدولي*. دار المطبوعات الجامعية. الإسكندرية: مصر. ص1488.

(3) طاهر، مصطفى. (2008). *إطلالة على القانون الاتحادي لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في ضوء الاتجاهات الدولية المعاصرة*، مركز البحوث والدراسات الأمنية. شرطة أبو ظبي: الامارات. ص 102.

فقد كانت دولة الإمارات العربية المتحدة سابقة في اتخاذ عدد من التدابير الموجهة لمكافحة هذه الآفة بوصفها عضواً في المجتمع الدولي، فقد أصدرت دولة الإمارات العديد من القوانين والتشريعات الصارمة التي تهدف إلى مكافحة جرائم الاتجار بالبشر بكافة أنماطها وصورها المختلفة، مع تشديد العقوبات لهذه الممارسات الدخيلة على المجتمع، وذلك إعمالاً لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، حيث إن "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص"، وصدر في هذا الشأن القانون الاتحادي رقم (51) لسنة 2006 في شأن مكافحة الاتجار بالبشر، وتم تعديل هذا القانون بالقانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2015. وبالإضافة إلى الجهود التشريعية لمواجهة هذه الجريمة، هناك العديد من الجهود الكبيرة التي تقوم بها وتبذلها الأجهزة الشرطية ومؤسسات الدولة ذات الصلة، بهدف مكافحة هذه الجريمة، من خلال إعداد الاستراتيجيات التي تقوم على التعاون المشترك والتنسيق مع كافة الجهات المعنية الأخرى لمكافحة هذه الجريمة سواء كان ذلك على المستوى الدولي أو المحلي.

1.2 مشكلة الدراسة

أدركت معظم التشريعات مدى خطورة جريمة الاتجار بالبشر، وتوجهت نحو سن تشريعات خاصة بمكافحة هذه الظاهرة التي تحولت إلى أفعال مجرمة تمثل أحد أشكال الجريمة المنظمة والعابرة للقارات، لذلك تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي وهو ما مدى كفاية وفاعلية القوانين الحالية السارية المفعول لردع ولمواجهة الأساليب والممارسات الحديثة التي تستخدم في الاتجار بالبشر في دولة الإمارات العربية المتحدة؟ وذلك في ظل توقع وتزايد أعداد ضحايا جرائم الاتجار بالبشر مستقبلاً، وكذلك فإن المطلع على نصوص قانون الاتجار بالبشر الاتحادي، يجد أنها قد تناولت أفعال الاتجار بالبشر على نحو غير واضح ودقيق، إذ تعددت الألفاظ الواردة في السلوك والوسيلة والغرض من ارتكاب جريمة الاتجار بالبشر، ولم يأتِ المشرع بتعريفات واضحة لهذه الأفعال، وهو ما أوقع

رجال القانون في لبس وإشكال في فهم مفهوم الاتجار بالبشر، وإشكالية في توفر أفعال الجريمة لتطبيق نصوص القانون عليها، وهو ما قد يشكل أركان جرائم أخرى تتشابه معها، إلا أنها تشكل جرائم أخرى.

وهنا يجب الوقوف على مفهوم واضح ودقيق لأفعال الاتجار بالبشر، والفرق بين أفعال الاتجار بالبشر المكونة للركن المادي للجريمة، وبين الأفعال المكونة للركن المادي للجرائم المشابهة والملحقة بقانون الاتجار بالبشر، وبيان رأي القانون والفقه في أفعال الاتجار بالبشر والجرائم المشابهة لها، وغيرها من التساؤلات التي حدَت بالباحث أن يتصدى لها من خلال هذا البحث من الناحية الموضوعية للوقوف على جريمة الاتجار بالبشر ولهذا كانت الحاجة ضرورية لتناول أفعال الاتجار بالبشر والجرائم ذات الصلة بهذه الجريمة هذا من جانب، **ومن جانب آخر** فإنه في ظل اتساع ثورة تقنية المعلومات والاتصالات وتأثيرها في كافة شؤون الحياة المختلفة كان من المؤسف لها أفرزت أنواعاً جديدة من الجرائم ألا وهي الممارسات الحديثة التي تستخدمها عصابات الجريمة المنظمة للاتجار بالبشر، فهل تعتبر القوانين الموجودة في الدولة كافية لمواجهتها في الشأن؟

1.3 أسئلة الدراسة

تتمحور أسئلة البحث في النقاط التالية:

1. ما مفهوم جريمة الاتّجار بالبشر وما أسباب ودوافع وصور هذه الجريمة؟
2. ما هو التنظيم القانوني لجريمة الاتجار بالبشر وكيف يتم مواجهتها؟
3. ما مدى كفاية نصوص القوانين الحالية لمواجهة جريمة الاتجار بالبشر في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

4. ما هي الحماية المقررة لضحايا الاتجار بالبشر؟

5. كيف تواجه وتتصدي حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لجريمة الاتجار بالبشر؟

1.4 أهداف الدراسة

يسعى الباحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة مفهوم وجريمة الاتجار بالبشر ودراسة أسباب ودوافع وصور هذه الجريمة.
2. بيان التنظيم القانوني لمواجهة جريمة الاتجار بالبشر في دولة الإمارات.
3. تحليل مدى كفاية نصوص القوانين الحالية لمواجهة جريمة الاتجار بالبشر.
4. توضيح الحماية المقررة والتعويض المستحق لضحايا الاتجار بالبشر.
5. تحليل دور حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في التصدي لجريمة الاتجار بالبشر ومواجهتها.

1.5 أهمية الدراسة

تتضح أهمية هذه الدراسة من كونها:

- من الناحية العلميّة: أنها تسلط الضوء على ظاهرة الاتجار بالبشر في التشريعات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة من كونها تناقش وتحلل مدى كفاية القوانين لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في محاربة جرائم الاتجار بالبشر ومدى توافق القانون الإماراتي مع الاتفاقيات والقوانين الدولية.
- من الناحية العمليّة: بيان مدى فعالية تطبيق التشريعات الوطنية من قبل رجال أنفاذ القانون وأعضاء السلطة القضائية، ومدى تحقيقها للردع العام والخاص من خلال تحليل الأحكام القضائية الصادرة من المحاكم الوطنية والمقابلة مع المعنين في

مكافحة هذه الجريمة مثل: رجال الشرطة والقضاء وموظفين دور رعاية ضحايا الاتجار بالبشر.

1.6 منهجية الدراسة

يتبع الباحث عدة مناهج علمية تتفق مع طبيعة الدراسة الحالية وذلك بهدف اكتشاف حقائق وقواعد علمية يمكن التحقق من صحتها مستقبلا وتفسير الواقع وللوصول إلى تحسين الوضعيات أو إيجاد حلول لهذه الظاهرة، والمنهج المستخدم في البحث هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تشخيص الظواهر والمشاكل العلمية المختلفة وحل المشكلات والتساؤلات التي تقع في دائرة البحث العلمي من خلال التحليل للضمانات الإجرائية لضحايا الاتجار بالبشر والذي يقوم على تقصي واقع المشكلة وأسبابها ووضع السبل المناسبة لمواجهتها من النواحي التشريعية والقانونية وجمع المعلومات من الدراسات والمصادر القانونية المختلفة مثل التشريعات القانونية والأحكام القضائية والصحف والدوريات والإحصائيات للحصول على نتائج وتوصيات داعمة للبحث محل الدراسة.

وسوف يعتمد الباحث أيضا على المنهج الميداني ذا الطابع الكيفي وذلك من خلال تحليل البيانات التي يتم الحصول عليها من المقابلات الشخصية للحصول على معلومات مرتبطة بتحليل التشريعات القانونية الخاصة بظاهرة الاتجار بالبشر، حيث تم مقابلة الموظفين من المناصب القيادية ذوي الشأن في مكافحة هذه الجريمة في شرطة دبي بناء على دورهم في الوحدات التنظيمية التي يعملون بها ،وكذلك المختصين في دور رعاية ضحايا الاتجار بالبشر ذوي الشأن ،هذا إلى جانب القضاة في المحكمة الاتحادية الذين يلمسون عن قرب واقع قضايا جريمة الاتجار بالبشر والمحامين الذين لهم سابق خبرة في التواصل مع ضحايا الاتجار بالبشر ومحاضري مراكز توجيه ومدراء مراكز (تدبير)

المعنية بتنظيم عملية استقدام الأيدي العاملة ، وبناء على ذلك فقد اعتمد الباحث على هذا النوع من المناهج بهدف التعرف على مدى كفاية القوانين في مكافحة الاتجار بالبشر في الإمارات العربية المتحدة ومدى فاعلية التشريعات الوطنية المعنية بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر، وتسليط الضوء عن دور حكومة دولة الإمارات في سبيل توعية المجتمع من هذه الجرائم، وتدريب وبناء قدرات العاملين في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

1.7 حدود الدراسة

ولتحديد جوانب هذا الموضوع وتعدد محتواه تم التركيز على المحددات الهامة له والتي تتمثل في الموضوعية والمكانية والزمانية وهي كما يلي:

أولاً/ الحدود الموضوعية:

تناول موضوع الدراسة قضية الاتجار بالبشر وفقاً للقانون الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة الاتحادي رقم (51) الصادر في عام 2006 في شأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر وتعديلاته، بحيث يتماشى هذا القانون مع التزامات دولة الإمارات المتمثلة في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 (اتفاقية باليرمو) والبروتوكول الملحق لهذه الاتفاقية الخاصة بحظر وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال وتحليل دور حكومة الإمارات العربية المتحدة والجهات المعنية في مكافحة الاتجار بالبشر ودراسة المعوقات والعقبات التي تعترض مكافحة الاتجار بالبشر، للخروج لتصور مقترح للسبل الفعالة لمكافحة الاتجار بالبشر.

ثانياً/ الحدود المكانية:

هي التشريعات الإماراتية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر والتشريعات المماثلة لها في دول المنطقة.

ثالثاً/ الحدود الزمانية:

سيتم بيان المراحل المختلفة للتشريعات في الإمارات العربية المتحدة من صدورها عام 2006وتعديلاته لعام 2015م حتى وقت إجراء الدراسة للوقوف على مدى كفاية القوانين في مكافحة الاتجار بالبشر في الإمارات العربية المتحدة.

1.6 الدراسات السابقة

بالرغم من كثرة الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت موضوع الاتجار بالبشر، وكيفية إجراءات مكافحتها، فإن هذا الموضوع يظل من أهم المواضيع التي تعاني منها كثير من الشعوب، خاصة فيما يتعلق بالاتجار بالبشر ودراستنا الحالية في هذا السياق حاول الباحث الوقوف على بعض هذه الدراسات التي تناولت أجزاء معينة ومحددة ذات صلة بموضوع الدراسة، ومن تلك الدراسات والبحوث ما يلي:

دراسة عماد الدين محمد كامل عبد الحميد: (جرائم الاتجار بالبشر: دراسة مقارنة بين القانونين الإماراتي والكويتي) (2021) [(4)]:

تناولت هذه الدراسة ظاهرة جرائم الاتجار بالبشر وسبل مكافحتها على المستوى الوطني في دولة الأمارات ودولة الكويت حيث تم بيان الأفعال المرتكبة في الركن المادي والمعنوي لجرائم الاتجار بالبشر في ظل الفضاء الرقمي والتطور التكنلوجي المتسارع ووضحت هذه الدراسة السياسة العقابية

(4) كامل، عماد الدين محمد (2021). *جرائم الاتجار بالبشر، دراسة مقارنة بين القانونين الإماراتي والكويتي*. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية. مج9. ع33 . كلية القانون الكويتية العالمية: الكويت.

التي انتهجها المشرع في سبيل مواجهه هذه الظاهرة، حيث توصلت هذه الدراسة الى أن جرائم الاتجار بالبشر تقوم مسؤوليتها الجنائية وفق المشرع الكويتي بمجرد ارتكابها.

ويتضح اختلاف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة، كون الدراسة الحالية ستتناول الجانب التقييمي لإبراز مدى كفاية القوانين والإجراءات المؤسسية في مكافحة الاتجار بالبشر في الإمارات العربية المتحدة.

دراسة بخدة صفيان، وقاص ناصر: (الطبيعة القانونية للجرائم المستحدثة ووسائل ارتكابها – جريمة الأنترنت كنموذج، 2021) [5]:

بينت هذه الدراسة أن التقدم التكنولوجي والتقني، وظهور الفضاء الإلكتروني ووسائل الاتصالات عبر الأقمار الصناعية قد أدوا إلى انتشار الجرائم الإلكترونية ولم تعد محصورة على نطاق إقليم الدولة الواحدة، بل تجاوز الحدود لكونها أصبحت جرائم مبتكرة ومستحدثة تمثل ضربا من ضروب الذكاء الإجرامي المستحدث، ويصعب إدراجها ضمن الأوصاف الجنائية ذات الطابع التقليدي في القوانين الجنائية الوطنية والأجنبية، كما استهدفت الدراسة الكشف عن الجرائم المستحدثة وخاصة جرائم الإنترنت وآثارها المدمرة.

(**5**) بخدة صفيان، وقاص ناصر. (2021م). *الطبيعة القانونية للجرائم المستحدثة ووسائل ارتكابها – جريمة الأنترنت كنموذج*. جامعة دكتور مولاي الطاهر سعيدة: الجزائر.

دراسة زريق نفيسة، مقدم الياسين، (جريمة الاتجار بالبشر في المنطقة العربية: بحث في الأسباب والمواجهة، 2021) [6]:

تناولت هذه الدراسة تسليط الضوء على واحدة من أخطر الظواهر التي تمس بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وهي ظاهرة الاتجار بالبشر كنوع من الجريمة المنظمة، يُمولها ويشرف عليها عصابات دولية منظمة، وتُشكل أكبر تجارة غير شرعية في العالم بعد تجارة الأسلحة والمخدرات. وفي تسليطها الضوء على ظاهرة الاتجار بالبشر في الدول العربية، والوقوف على أهم أسبابها، أكدت الدراسة أن هذه الدول لا تُشكل استثناء فيما يتعلق بالانتشار الواسع لهذه الجريمة، وهو ما يتطلب أكثر من سن قانون يحاول الحد منها، إلى ضرورة تكاثف الجهود واعتماد خطط عمل واستراتيجيات وطنية ودولية فعالة لمكافحة الظاهرة.

دراسة السويدي، غيث غانم: (المواجهة الجنائية الموضوعية لظاهرة الاتجار بالبشر) (2020)[7]

تناولت هذه الدراسة أهم ملامح السياسة التشريعية في دولة الإمارات العربية المتحدة والهادفة الى تجريم أفعال الاتجار بالبشر من حيث بيان الطبيعة الإجرامية وملامح الجريمة بشكل عام، بينت هذه الدراسة النهج الذي اتبعه المشرع وسياسة التجريم والعقاب وفق "القانون الاتحادي رقم 51 لسنة 2006، وتعديلاته في القانون رقم 1 لسنة 2015 ".

حيث توصلت هذه الدراسة إلى إن المشرع الإماراتي تأثر بشكل كبير وملحوظ ببروتوكول باليرمو وخصوصا عند تحديد مفهوم الجريمة، حيث جعله يفقد تحديده الوطني

(**6**) زريق نفيسة، مقدم الياسين. (2021). *جريمة الاتجار بالبشر في المنطقة العربي: بحث في الأسباب والمواجهة*. مجلة الدراسات والبحوث القانونية. المجلد 6، العدد رقم 2 لسنة2021. المجلد الثالث. العدد 6. مجلة البحوث القانونية والسياسية: الجزائر.

(7) السويدي، غيث غانم. (2020). *المواجهة الجنائية الموضوعية لظاهرة الاتجار بالبشر*. مجلة الأمن والقانون: دبي الإمارات.

الـذي يسـتمد أحكامـه مـن الشـريعة الإسـلامية الغـراء، الـتي تحمـي الإنسـان وتقـدس الإنسـانية وتعطيهـا قيمـة معنويـة وتحميهـا مـن كافـة صـور الاعتـداء عليهـا حـتى ولـو كانـت بالتراضـي. يمكـن الاسـتفادة مـن هـذه الدراسـة في إثـراء عـن إشـكالية البحـث حيـث توصـلت هـذه الدراسـة الى العديـد مـن النتـائج الـتي يمكـن للدراسـة الحاليـة الاسـتفادة منهـا حيـث إن المشـرع الإمـاراتي لم يقـم بتحديـد طبيعـة هـذه الجريمـة بشـكل دقيـق مـن حيـث العناصـر والأركـان الأساسية، مما يترتب عليه وجود تداخل بين هذه الجريمة وبين الجرائم الأخرى المشابهة لها في قانون العقوبات وبقية التشريعات الأخرى.

دراسة عبد الرحمن علي إبراهيم غنيم: (جريمة الاتجار بالبشر: دراسة تحليلية نقدية على ضوء بعض التشريعات الدولية والعربية) (2020) [8]:

تناولـت الدراسـة موضـوع الاتجـار بالبشـر في بعـض التشـريعات الدوليـة والعربيـة، والـدوافع والأسـباب الـتي أدت الى انتشـار هـذه الجريمـة مـع بيـان مفهـوم هـذه الجريمـة وفـق التشـريعات العربيـة والقـوانين والمواثيـق الدوليـة، وتكمـن مشـكلة هـذه الدراسـة في أن هنـاك العديـد مـن التشـريعات العربيـة لم تقـم بسـن تشـريعات وقـوانين خاصـة بمكافحـة جـرائم الاتجـار بالبشـر، توصـلت هـذه الدراسـة إلى أن الـدافع وراء جـرائم الاتجـار بالبشـر يعـود الى البيئـة الـتي تعـيش فيهـا الأفـراد وقـد سـاهم التطـور التكنلـوجي ومواقـع الشـبكة العنكبوتيـة في انتشـار هـذه الجريمة وسهولة الوصول الى الضحايا.

(**8**) غنيم، عبد الرحمن علي إبراهيم. (2020). *جريمة الإتجار بالبشر: دراسة تحليلية نقدية على ضوء بعض التشريعات الدولية والعربية*. مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة. العدد 38. مركز جيل البحث العلمي: لبنان.

الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة، كونها ستتناول الجانب التقييمي لإبراز مدى كفاية القوانين في مكافحة الاتجار بالبشر في الإمارات العربية المتحدة عن طريق استخدام المنهج الوصفي التحليلي والميداني، بينما تستخدم الدراسة السابقة الأسلوب النقدي لبيان العيوب والمميزات في التشريعات العربية عموما.

دراسة راشد بشير أحمد إبراهيم: (جرائم الاتجار بالبشر في ضوء المعاهدات الدولية والقوانين الوطنية والتشريعات الجزائية لدولة الإمارات العربية المتحدة) (2020) [(9)]:

تناولت هذه الدراسة إجراءات مكافحة جرائم الاتجار بالبشر في ضوء المعاهدات الدولية والقوانين الوطنية والتشريعات الجزائية لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين نصوص التجريم في التشريعات الجزائية النافذة بدولة الإمارات، مع القوانين والمعاهدات الدولية. وخلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها وجود العديد من الإشكالات التي تواجهها عملية التحقيق، والتي من أبرزها صعوبة الإبلاغ عن الجريمة، سواء كان ذلك ناجماً عن خوف الضحية أو بسبب الاحتياطات التي تتخذها العصابات الإجرامية المحلية أو المنظمة. مما يتطلب العمل على نيل ثقة الضحايا لضمان تعاونهم.

Mohamed's Ali Abdulla study (2020): Protection of Child Trafficking Victims in UAE [(10)]:

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل مبادئ الحماية القانونية المتعلقة بجرائم الاتجار بالأطفال في التشريعات الإماراتية مقارنة بالفقه الإسلامي، وتوضيح التحديات التي تواجهه مؤسسات حماية

(9) بشير، أحمد ابراهيم راشد. (2020). *جرائم الاتجار بالبشر في ضوء المعاهدات الدولية والقوانين الوطنية والتشريعات الجزائية لدولة الامارات العربية المتحدة*. دار الفكر الجامعي: القاهرة.

(10) Mohammed Ali Abdulla (2020). "Protection of Child Trafficking Victims in UAE". Solid State Technology Volume: 63 Issue: 6.

ضحايا الاتجار بالأطفال في العالم وفي الإمارات العربية المتحدة. حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي المقارن، وخرجت الدراسة بعدة نتائج منها أنه تشكل جريمة الاتجار بالأطفال أحد أهم التحديات التي تواجه معظم دول العالم نظرا لآثارها الوخيمة التي تؤثر على الحقوق والحريات الأساسية للطفل وبالتالي إدامة العبودية المعاصرة، لا سيما بالنظر إلى أنهم أكثر الفئات ضعفًا وأنهم بحاجة إلى الرعاية والحماية والتعزيز. بالإضافة إلى ذلك، بالإضافة إلى أن قواعد القانون الدولي الإنساني تؤكد على أهمية الحماية العامة والخاصة للأطفال من خلال تطوير النظام القانوني الدولي. ويوصي الباحث بضرورة وضع استراتيجية فاعلة تقوم على التعاون الدولي لمكافحة جريمة الاتجار بالأطفال وضرورة إنشاء لجنة متخصصة لديها القدرة على إجراء تحقيق جنائي في جريمة الاتجار بالبشر.

الدراسة الحالية تختلف عن السابقة، كونها ستتناول الجانب التقييمي لإبراز مدى كفاية القوانين في مكافحة الاتجار بالبشر في الإمارات العربية المتحدة من حيث منهجية الدراسة ولتحقيق أهداف هذه الدراسة سوف يستخدم الباحث المنهج التحليلي والوصفي والميداني من خلال مقابلة المعنين في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر من رجال الشرطة والسلطة القضائية وموظفين دور رعاية الضحايا للإحاطة بكفاية القوانين في مكافحة الاتجار بالبشر في الإمارات العربية المتحدة بعكس هذه الدراسة التي تركز على فئة بعينها وهي الاتجار بالأطفال وتحلل مبادى قانون الاتجار بالبشر ولا تتطرق لكفاية القوانيين.

دراسة الدكتور سليمان سالم صالح الكعبي: (إجراءات مأمور الضبط القضائي في جرائم الإتجار بالبشر) (2019)[11]

تناول هذا البحث موضوع إجراءات مأمور الضبط القضائي في جرائم الإتجار بالبشر، وتعد هذه الإجراءات بالغة الأهمية في السير قدمًا في تحقيقات جرائم الإتجار بالبشر، كونها القاعدة الأساسية التي تبنى عليها تحقيقات النيابة العامة، وبطبيعة الحالة حكم المحكمة، إذ إن مأمور الضبط القضائي هو أول من يرده نبأ اقتراف الجرم، وأول من يلتقي بالأدلة المثبتة للجرم، وأول من يلتقي أطراف الجريمة، من متهمين وضحايا وشهود، وخلص البحث في نهايته إلى جملةٍ من النتائج والتوصيات، لعل أهمها يتمثل في أن المشرع الإماراتي لم يخصص أحكامًا إجرائيةً خاصةً لعمل مأمور الضبط القضائي فيما يتعلق بجرائم الإتجار بالبشر.

وتختلف دراستي الحالية عن هذا البحث حيث تهدف دراستي الحالية الي اكتشاف مدي كفاية القوانين في جريمة الاتجار بالبشر بينما هدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل إجراءات مأمور الضبط القضائي، وذلك في ضوء قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي، مما يتيح إمكانية بيان كافة إجراءات مأمور الضبط القضائي في التعامل مع جرائم الإتجار بالبشر، وبالتالي مواجهتها.

(11) الكعبي، سليمان سالم صالح. (2019). *إجراءات مأمور الضبط القضائي في جرائم الإتجار بالبشر*. دبلوم مكافحة جرائم الإتجار بالبشر (الدفعة الرابعة). أكاديمية شرطة دبي: الامارات.

دراسة أحمد محمد حسن محمد: (الاتجار بالبشر في القانون الدولي والتشريع الإماراتي في مجال العدالة الجنائية وحقوق الإنسان) (2019) [(12)]:

لقد تناولت هذه الدراسة الاتجار بالبشر في مجال حقوق الإنسان والعدالة الجنائية كدراسة مقارنة بين القانون الدولي والتشريع الإماراتي، وبيان كيفية التصدي لها من خلال تناول الجانب الإجرائي والموضوعي لتجريمها في القانون الدولي وفي التشريع الإماراتي وقد تميزت هذه الدراسة ببيان العوامل التي تساعد في انتشار هذه الظاهرة دوليا ومحليا ، ومنها الفقر كأهم عامل رئيس لانتشارها، وكذلك انتشار العنف ضد النساء في دول العالم الثالث، وارتفاع أرباحها مقارنة بالمخاطر التي يتعرض لها مرتكبوها، وأيضا الصراعات الداخلية والإقليمية وما ينتج عنها من نزوح السكان المدنيين ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في صياغة مكونات البحث نظرا لتشابه الموضوع وعينة الدراسة وكذلك في المقارنة بين القانون الدولي والتشريع الإماراتي في مجال مكافحة الاتجار بالبشر وحماية حقوق الإنسان وكذلك بيان العوامل التي تساعد على انتشار هذه الظاهرة .

ويتضح اختلاف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة، كون الدراسة الحالية ستتناول الجانب التقييمي لإبراز مدى كفاية القوانين في مكافحة الاتجار بالبشر في الإمارات العربية المتحدة أما الدراسة السابقة تركز على المقارنة مع القانون الدولي في مجال العدالة الجنائية وحقوق الإنسان فقط.

(12) محمد، أحمد محمد حسن. (2019). *الاتجار بالبشر في القانون الدولي والتشريع الإماراتي في مجال العدالة الجنائية وحقوق الإنسان*. (رسالة دكتوراه). جامعة الشارقة: الإمارات.

دراسة الشفة بكري محمد صالح: (رعاية ضحايا الاتجار بالبشر وإعادة تأهيلهم ودور مراكز الإيواء) (2017) [13]:

تناولت الدراسة الجانب النظري والتطبيقي في رعاية ضحايا الاتجار بالبشر، الضحايا بكل أنواعهم ضحايا الاستغلال الفعلي، والضحايا المحتملين، والضحايا المفترضين، كما تناولت تعريف الاتجار بالبشر، والعوامل وراءه، والآثار المترتبة على المجتمعات والدول والضحايا، وأسس الرعاية والتأهيل الواردة في الاتفاقيات الدولية، كذلك حماية ورعاية الضحايا بقانون مكافحة الاتجار بالبشر بدولة الإمارات، واستعرضنا نماذج لرعاية الضحايا من دول عربية وأجنبية مثل دولة السويد وأستراليا، وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية ومراكز الإيواء بدولة الإمارات العربية المتحدة ، وتم تفصيل الرعاية والإيواء بمؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال كنموذج موسع لهذه الدراسة. وجاءت خاتمة الدراسة بما تم الإشارة إلية من أسس الرعاية والحماية ودور مراكز الإيواء.

اختلفت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية حيث اهتمت هذه الدراسة برعاية ضحايا الاتجار بالبشر وتناولت بالأخص دور مؤسسات الرعاية للضحايا ودورها في تقديم الدعم للضحايا من جراء آثار الاتجار بالبشر بينما قامت دراستي الحالية على تحليل القوانين الحالية لمعرفة مدي كفايتها في تحقيق الأمان لكافة المواطنين والمقيمين وحمايتهم من عمليات الاتجار بالبشر.

(**13**) صالح، الشفة بكري محمد. (2017). *رعاية ضحايا الاتجار بالبشر وإعادة تأهيلهم ودور مراكز الإيواء*. دبلوم الاتجار بالبشر. مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال: الإمارات العربية المتحدة.

راسة ضحى نشأت الطلباني، (دراسة تحليلية لقانون منع الاتجار بالبشر في القانون الأردني والقوانين المقارنة)، (2016) [14]:

تسلط هذه الدراسة الضوء على جريمة الاتجار بالبشر من خلال استقراء وتحليل نصوص البروتوكول الدولي والتشريع الأردني والتشريعات المقارنة، والوقوف على ما أوردته هذه التشريعات لمكافحة الاتجار بالبشر، وبيان مدى انسجامها مع ما جاء به البروتوكول الدولي، والمفاضلة بين التشريعات، إضافة إلى بيان مدى استيفاء هذه التشريعات الدولية للمتطلبات الدولية لمواجهة جريمة الاتجار بالبشر.

دراسة: محمد جميل النسور، علا غازي عباسي، (الاتجار بالبشر كجريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها، (2014) [15].

تتناول هذه الدراسة موضوع الاتجار بالبشر باعتباره أحد أهم الجرائم التي تعبر للحدود الوطنية، الذي يحتل المرتبة الثالثة بعد التجارة في المخدرات والسلاح على مستوى العالم، وهو يمثل شكلا جديدا من أشكال العبودية التي عرفتها البشرية.

كما أشارت الدراسة إلى حقيقة مفادها: أن جرائم الاتجار بالبشر بدأت تأخذ مكاناً مهماً على مستوى القانون الدولي والتشريعات الوطنية، فالأرقام والإحصائيات المقدرة بهذا الشأن باتت تفوق التوقع، مما يعني أن هنالك إشكاليه حقيقية ويجب الدعوة إلى تضافر الجهود الدولية وتعاونها للقضاء على هذه الظاهرة، والقيام بإصدار التشريعات والقوانين اللازمة لمواجهة هذه الجريمة، وكافة

(**14**) الطلباني، ضحى نشأت. (2016). *دراسة تحليلية لقانون منع الاتجار بالبشر في القانون الأردني والقوانين المقارنة*. كلية الحقوق. دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلّد 43، ملحق 3. الجامعة الأردنية: الأردن.

(**15**) النسور، محمد جميل. عباسي، علا غازي. (2014). *الاتجار بالبشر كجريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها. دراسة تحليلية في ضوء التشريعات الدولية والوطنية*. مجلة علوم الشريعة والقانون. المجلد 41. ملحق3، جامعة البلقاء: الأردن.

الصور والأشكال لجرائم الاتجار بالأشخاص، والقيام بإصلاحات قانونية تتناسب مع الأحداث العصرية الواقعة.

دراسة أحمد عبد القادر خلف، (تعريف الاتجار بالبشر في المعاهدات والاتفاقيات الدولية"، 2013) [16]:

تناولت هذه الدراسة مفهوم الاتجار بالبشر كصورة جديدة تكاد لا تختلف عن الرق بمعناها التقليدي اصطلح على تسميتها "الاتجار بالبشر" والتي تشكل ثالث مشكلة إجرامية في العالم بعد مشكلتي الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، والاتجار بالأسلحة. وأصبح من المسلم به الآن أن جريمة الاتجار بالبشر من الجرائم المتميزة عن الاسترقاق وفقا للمفهوم التقليدي لهذا المصطلح والمفهوم الحديث للاتجار بالبشر الذي ينصب على التمييز بين معنى الملكية ومفاهيم السيطرة والنفوذ والاستغلال.

دراسة رامي متولي القاضي (جريمة الاتجار بالبشر في القانون الإماراتيّ في ضوء أحدث التعديلات، 2013) [17]:

تناولت هذه الدراسة جريمة الاتجار بالبشر بشكل عام من خلال تعريف الجريمة وأسباب تنامي هذه الظاهرة مع بيان آليات مواجهة هذه الجريمة الجنائية من ناحية الأحكام الموضوعية لجريمة الاتجار بالبشر والبيان القانوني والأحكام العقابية، ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة من خلال تحليل الأحكام الموضوعية لجريمة الاتجار بالبشر والجرائم المرتبطة بها والاطلاع على جهود دولة

(**16**) خلف، أحمد عبد القادر. (2013). *تعريف الاتجار بالبشر في المعاهدات والاتفاقيات الدولية*". كلية الحقوق. جامعة النهرين: العراق.

(**17**) القاضي، رامي متولي. (2015). *جريمة الاتجار بالبشر في القانون الإماراتيّ في ضوء أحدث التعديلات كلية الشرطة. أكاديمية الشرطة*: القاهرة، (2013). المجلد 12 العدد 1. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية: الامارات.

الإمارات العربية المتحدة في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر ، إلا أنها تختلف عن الدراسة الحالية إنها لم تقدم نتائج ولا توصيات ولم تتطرق الى المسؤولية الجزائية وآليات تفعيلها.

دراسة بورديس مهدوي (Parenting: Migration, Motherhood, Forced Labor and Deportability in the United Arab Emirates) (2013)[18]:

انقسمت هذه الدراسة إلى شقين: الشق الأول: النظر في كيف يمكن للأبوة أن تضع أو تبقي النساء المهاجرات في مواقف القوة أو الاحتيال أو الإكراه. وثانيًا: النظر في كيفية قيام الوالدين أثناء وجودهن في البلد المضيف ببناء سلسلة من الإجراءات التي يمكن أن تقود النساء المهاجرات إلى أوضاع شبيهة بالاتجار بطريقة غير قانونية، أو تعرضهن للاحتجاز أو سوء المعاملة أو الترحيل.

حيث تبين خلال أربع سنوات من البحث الاثنوجرافي في الإمارات العربية المتحدة بين عامي 2007 و2011، وجود العديد من حالات الاتجار بالبشر، وقد قارن الباحث بين تجارب بعض النساء أثناء وجودهن في دبي وأبو ظبي من خلال المحادثات والخطابات التي تم إنشاؤها حول أجساد النساء المهاجرات وقدراتهن الإنجابية والجنس والمعاناة التي يقابلونها. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في كون الباحث ركز على المقارنة بين تجارب النساء أثناء ووجودهن في دبي وأبو ظبي وأفادت الى وجود الحاجة الى سن تشريعات تحفظ حقوق هذه الفئات.

(18) Pardis Mahdavi (2013), "*Trafficking :Parenting: Migration. Motherhood, Forced Labor and Deportability in the United Arab Emirates (UAE)*. Middle East Law and Governance" 5 ,173-194.

دراسة برديس مهدوي (Gender, labor and the law: the nexus of domestic work, human trafficking and the informal economy in the United Arab Emirates) (2013)[19]

وهي دراسة ميدانية تبحث ظاهرة المهاجرات في الإمارات العربية المتحدة، من خلال التركيز على الاتجار بالبشر في صورة المختلفة من الهجرة والعمل المنزلي والاشتغال بالجنس في الإمارات العربية المتحدة. استكشفت الدراسة ثلاث نتائج رئيسية: الأولى: العمل المنزلي والعمل بالجنس لا يستبعد أحدهما الآخر. ثانياً: تختار النساء العمل بالجنس على العمل المنزلي بسبب ظروف العمل السيئة في المنازل. ثالثاً: السياسات العالمية بشأن الاتجار بالبشر والسعي للحد من هجرة النساء الى الخليج بسبب البحث عن زيادة الأجور وزيادة الاستقلالية للبحث عن عمل في القطاع غير الرسمي، وأرجعت الدراسة الأسباب لعدة عوامل اجتماعية واقتصادية.

توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة بين العمالة المنزلية والعمل بالجنس بنفس الظروف التي يوضعون فيها وبالتالي لفتت الانتباه الى تحفيز نظم حماية لمثل هذه الفئات بعكس الدراسة الحالية التي تبحث مدى كفاية التشريعات المحلية لمواجهة مثل تلك الظاهرة.

(19) Pardis Mahdavi (2013), *"Gender, labor, and the law: the nexus of domestic work, human trafficking and the informal economy in the United Arab Emirates"*, Pomona College, 420 N. Harvard Ave, Journal compilation, ISSN 1470–2266, USA.

دراسة أنطوانيت كايت (DOMESTIC WORKERS IN SAUDI ARABIA AND THEEMIRATESTITLE PAPER) (2011) [20]:

حيث ناقشت هذه الدراسة صعوبة إثبات ما إذا كانت عاملات المنازل المهاجرات ضحايا للاتجار بالبشر أم لا، وناقشت هذه الدراسة عدة تساؤلات يأتي الأول ما إذا كان من الممكن تحديد الاتجار بأثر رجعي أو يجب أن يكون كذلك في الوقت الحالي فقط. ثانيًا: ما إذا كان يجب أن يكون هناك نية مثبتة للاتجار، وبناءً على البيانات المتعلقة بخدم المنازل في السعودية والإمارات، أكد الباحث على أنهم غالبًا ما يكونون ضحايا الاتجار في هذين البلدين ويرجع ذلك ليس فيما يتعلق بالحبس والاستغلال بالإكراه بالحالات الفردية، بل بظروف العمل المعيارية. ويناقش مبدأ الكفالة في البلدين ويفيد بأنها نظام فيه نوع من الظلم لعاملات المنازل ويختتم المقال ببعض الاقتراحات لتحسين معالجة قضية الاتجار بالبشر.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في كونها تبحث عن إمكانية دراسة هذه الظاهرة بأثر رجعي وكان من ضمن الاقتراحات التي قدمها هي البحث عن مدى كفاية التشريعات المحلية لمواجهة هذه القضية.

دراسة محمد مطر (Human Rights Legislation in the Arab World) (2011)[21].

تناقش هذه الدراسة تشريعات حقوق الإنسان في الوطن العربي وتنتقد الدراسة الوضع الماضي حيث انه خلال الفترة الأخيرة تم اعتماد العديد من القوانين الوطنية التي تقيد حقوق

(20) Antoinette Vlieger (2011), *"Domestic Workers In Saudi Arabia And Theemiratestitle Paper"*. University of Amsterdam, Amsterdam Law School Legal Studies Research Paper No. 2011-32, General Subseries Research Paper No. 2011-05.

(21) Mohamed Y. Mattar (2011). *"Human Rights Legislation in the Arab World, the Case of Human Trafficking"*. 33MICH.J. INTIL.101

الإنسان، فلا تسمح قوانين بعض الدول التي تنظم عمل المنظمات غير الحكومية بتلقي تمويل من كيانات أجنبية على سبيل المثال، وتفرض قوانين الإعلام قيودًا مختلفة على الصحافة فعلى الرغم من أن بعض الدول العربية أصدرت قوانين شاملة لمكافحة الاتجار بالبشر منذ تمرير بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال (بروتوكول الأمم المتحدة). والذي تم التصديق عليه من قبل معظم الدول العربية، تمت صياغة هذه القوانين أيضًا لتتوافق مع المعايير الدنيا للقضاء على الاتجار بالبشر على النحو المنصوص، وخرج الباحث بعدة نتائج من أهمها تدني مستويات حقوق الإنسان في الوطن العربي فيما يخص الاتجار بالبشر.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في كونها تركز على القيود الواردة على الحقوق والحريات، بعكس الدراسة الحالية التي تبحث عن مدى كفاية التشريعات المحلية لمواجهة هذه الظاهرة.

دراسة محمود عرفان وعماد فاروق (آليات الخدمة الاجتماعية في مواجهة الآثار المترتبة على الاتجار بالبشر) (2010)[22]

أوضحت هذه الدراسة أن الإتجار في البشر إحدى التحديات الكبرى التي تهدد أمن المجتمعات البشرية وكيانها واستقرارها، كما أصبحت تجارة تحتل المركز الثالث في الأرباح بعد تجارة السلاح والمخدرات وأصبحت مشكلة عالمية، كما أوضحت الآثار المترتبة على هذه المشكلة ومنها آثار نفسية مثل: الإجهاد النفسي اللاحق بالتعرض للحوادث الجسمانية كالعمل المضني والتحرش والاغتصاب وما ينتج عنة من اكتئاب) وآثار جسدية وصحية (كالضرب والتعذيب والحرق والاحتجاز) وآثار اقتصادية (كتدمير سوق العمل ، وظهور عادت اقتصادية غير سليمة، وآثار

(22) عرفان، محمود و فاروق، عماد (2010). *آليات الخدمة الاجتماعية في مواجهة الآثار المترتبة على الاتجار بالبشر*. ورقة عمل منشورة في المؤتمر العلمي الحادي والعشرون– كلية الخدمة الاجتماعية: الفيوم.

اجتماعية كاختلال القيم الاجتماعية وزيادة الأطفال غير الشرعيين ، واثأر سياسية كانتهاك حقوق الإنسان وتآكل السلطة الحكومية، وخرجت الدراسة بعدة تصورات منها التعاون والتنسيق بين الحكومات للتعامل على مستوى العالم ومستوى دول الخليج للتصدي لهذا الإجرام.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في كونها تبحث عن آليات الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية بالدرجة الأولى وليس الجانب القانوني.

دراسة باربرا ديجورج (Modern Day Slavery in the United Arab Emirates) (2006) [23]

تناقش هذه الدراسة قضية العبودية في الشرق الأوسط بصفة عامة ودول الخليج بصفة خاصة وتركز على الإمارات العربية المتحدة محل الدراسة، وتقر بوجود تجارة رقيق نشطة تمارس من خلال ثلاثة أنواع من العبودية: استغلال الأطفال، واستعباد المتاع، وعبودية "العامل المهاجر". وتفيد بأن هؤلاء الأشخاص يصلون بمحض إرادتهم بنية تحسين مصيرهم، ولكن سرعان ما يقعون فريسة لعصابات الجريمة المنظمة وتفيد الدراسة بأن استغلال الأطفال هو أكثر أشكال العبودية إثارة للصدمة في العالم تم مشاهدتها في الآونة الأخيرة، وأن ذلك لا يمارس فقط في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولكن في الهند والعديد من الدول الآسيوية، وناقشت الدراسة بأن الإمارات العربية المتحدة تستغل الأطفال بشكل رئيسي في سباقات الهجن على سبيل المثال في ركوب الجمال بسبب صغر حجمهم وقلة وزنهم. بالإضافة الى العمالة المنزلية فبعضهن يتعرضن للتحرش الجنسي من قبل الآخرين.

(23) Barbara Degorge (2006)، *"Modern Day Slavery in the United Arab Emirates, The European Legacy"*، Vol. 11, No. 6, pp. 657–666.

الدراسة الحالية تختلف من الدراسات السابقة، فهذه الدراسة تركز على معانة بعض الفئات المتضررة من الاتجار بالبشر وليس كونها ستتناول الجانب التقييمي لإبراز مدى كفاية القوانين في مكافحة الاتجار بالبشر في الإمارات العربية المتحدة.

أولاً/ أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

استعرض الباحث (20) دراسة سابقة، وفق ترتيب زمني من الأحدث إلى الأقدم، وكانت كل دراسة منها تتناول جانباً من جوانب الدراسة الحالية، فخرج الباحث من متابعة هذه الدراسات السابقة بعدة مساهمات:

1. استفاد الباحث من خلال الاطلاع ومراجعة الدراسات السابقة من تجارب الباحثين في جرائم الاتجار بالبشر.
2. ساهمت الدراسات السابقة في إعادة ترتيب أفكار ومعلومات الباحث نظرا لدورها الهام في البحث.
3. زودت الدراسات السابقة الباحث بالمعلومات الهامة واللازمة لتطوير الدراسة الحالية في مختلف الجوانب.
4. استفاد الباحث من معلومات الدراسات السابقة واستكمل الجوانب التي توقف عندها الآخرون.

ثانياً/ أوجه التشابه بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة:

1. اتفقت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة في بيان مفهوم الاتجار بالبشر
2. اتفقت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة في توضيح خصائص وأركان جريمة الاتجار بالبشر، وكذلك أسبابها ووسائل انتشارها والآثار المترتبة عليها.

3. اتفقت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة في دراسة كيفية مواجهة تلك الجرمية في التشريعات الوطنية.

ثالثاً/ أوجه الاختلاف بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة:

1. الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة، كونها ستتناول الجانب التقييمي لإبراز مدى كفاية القوانين في مكافحة الاتجار بالبشر في الإمارات العربية المتحدة.
2. من حيث منهجية الدراسة ولتحقيق أهداف هذه الدراسة سوف يستخدم الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي والمنهج الميداني ذا الطابع الكيفي للإحاطة بكفاية القوانين في مكافحة الاتجار بالبشر في الإمارات العربية المتحدة.

رابعاً/ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

1. هذه الدراسة جاءت تنفيذا لبعض توصيات الدراسات السابقة، بإجراء المزيد من الدراسات في جرائم الاتجار بالبشر.
2. هذه الدراسة تناقش التشريعات الوطنية وتتعمق في موقف المشرع الإماراتي في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر وجهود الهيئات واللجان الوطنية المتخصصة في دعم ورعاية الضحايا بهدف الوصول الى تصور ورؤية تساهم في دعم هذه الجهود.
3. ستقوم هذه الدراسة بتحليل كافة القوانين التي لها صلة بجريمة الاتجار بالبشر في التشريع الإماراتي للوقوف على مدي كفاية هذه التشريعات في التصدي لهذه الجريمة في ظل التغير الدائم للوسائل المستخدمة في ارتكابها نتيجة للتطور التكنولوجي.

4. هذه الدراسة تهدف إلى التوصل إلى توصيات تساعد المشرع في سن قوانين لسد الثغرات القانونية وسن نصوص قانونية تواكب العصر وتواجه الأساليب المتطورة التي استحدثتها التشكيلات الإجرامية.

1.8 مخطط الدراسة النظري

تحتوي هذه الدراسة على خمسة فصول. تناولت في الفصل الأول الإطار النظري والمقدمة والتمهيد للدراسة وبيان مشكلة الدراسة وأسئلة الدراسة وأهدافها ومنهجية الدراسة وأهميتها وحدود الدراسة والدراسات السابقة والتقسيم النظري للدراسة أما الفصل الثاني فأجيب من خلاله على سؤال الدراسة الأول وهدف الدراسة الأول والمتعلق ببيان ماهية جريمة الاتجار بالبشر ، من خلال ثلاثة مباحث، خصصت المبحث الأول لمعرفة مفهوم جريمة الاتجار بالبشر، والمبحث الثاني لتوضيح صور جريمة الاتجار بالبشر وعوامل انتشارها وآثارها، وكان المبحث الثالث لبيان جريمة الاتجار بالبشر والجرائم ذات الصلة. ويأتي الفصل الثالث للإجابة من خلاله على سؤالي الدراسة الثاني والثالث وهدف الدراسة الثاني والمتعلق التنظيم القانوني لجريمة الاتجار بالبشر والمواجهة الجنائية لها، من خلال ثلاثة مباحث أيضاً خصصت في المبحث الأول لمعرفة التنظيم القانوني لجريمة الاتجار بالبشر (الركن المادي والمعنوي). وكان المبحث الثاني: لتوضيح المواجهة الجنائية لجريمة الاتجار بالبشر، والمبحث الثالث لدراسة وتحليل قانون جريمة الاتجار بالبشر من ناحية البناء واللغة. أما الفصل الرابع فيجيب على سؤال الدراسة الرابع وهدفها الرابع وقد شمل على دراسة الحماية المقررة والتعويض المستحق لضحايا الاتجار بالبشر من خلال ثلاثة مباحث خصصت الأول في التدابير المقررة لحماية ضحايا الاتجار بالبشر، وحددت في الثاني برامج وممارسات في مجال حماية ضحايا الاتجار بالبشر وكان الثالث

في التعويض المستحق لضحايا جريمة الاتجار بالبشر، وخصص الفصل الخامس لبيان الجهود الدولية والوطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر في دولة الإمارات من خلال ثلاثة مباحث، أيضا خصصت الأول لدراسة الجهود الدولية لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر ، وحددت الثاني للجهود الوطنية لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر وكان الثالث في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر عبر الفضاء الرقمي، أما الفصل السادس فقد كان الفصل الختامي لهذه الدراسة ونتطرق فيه الى الخاتمة وتحديد النتائج وأهم التوصيات التي توصّلت إليها في هذه الدراسة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA